

اتحاد الغرف العربية يناقش مشروع السوق الإلكترونية المشتركة في الكويت



عقد في مقر غرفة تجارة وصناعة الكويت، اجتماع دعا إليه اتحاد الغرف العربية، لمناقشة مشروع السوق الإلكترونية المشتركة، بحضور رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي ثنيان الغانم، وأمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، إضافة إلى رؤساء وممثلين عن الغرف العربية واتحاداتها.

وفي هذا الإطار، أشار أمين عام الاتحاد خالد حنفي، إلى أن "الاتحاد يخطط حالياً لإنشاء سوق عربية إلكترونية مشتركة، ستكون الأولى من نوعها في الوطن العربي"، مؤكداً أن "السوق العربية الإلكترونية المشتركة تعتمد على الذكاء الاصطناعي للربط بين أصحاب الأعمال، والمنتجين، والمستهلكين العرب؛ بهدف تنمية التجارة البينية العربية وربط أصحاب المال والأعمال العرب ببعضهم، وتشغيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تخفيض التكاليف وتوفير فرص عمل للشباب العربي".



وقال: "ستقوم المنصة الرقمية بالربط بين 16 غرفة عربية مشتركة تحت مظلة اتحاد الغرف العربية، وكذلك الربط بين 16 غرفة عربية وأجنبية مشتركة، علماً أن التجارة بين الدول العربية بلغت 13 في المائة من إجمالي التجارة، منها 3 في المائة في القطاع غير النفطي، وهذه النسبة ضعيفة جداً نأمل بزيادتها بعد تطبيق هذا المشروع وبعد التماشي مع لغة العصر الإلكترونية والتبادل الرقمي، لتكون المنطقة العربية سباقاً ورائدة فيه بطرح جديد".



ولفت إلى أن "عملية التمويل ستقوم بها جهات مختلفة داخل المنطقة العربية لتنمية هذا الفكر بشكل جيد، ونحن الآن في مرحلة تحديد الطاقات التمويلية الموجودة والمشاركين في عملية التمويل، خاصة أن التكلفة المبدئية للمشروع في حدود 6 ملايين دولار، علماً بأنه من المفترض أن تشارك في التمويل الغرف العربية وبعض مؤسسات التمويل العربية".

وتابع: "المشروع الرقمي نوقش لأول مرة في خطة السنوات الأربع القادمة لاتحاد الغرف العربية، وهي خطة تساعد على مواكبة التطورات الحديثة والاتصال الرقمي، علماً أن الجزء الأكبر للخطة كان للتوجه الرقمي، باعتبار أن العالم بأسره يتبع هذا التوجه الإلكتروني. وقد استضافت غرفة تجارة والصناعة في الكويت هذا الاجتماع لمناقشة مشروع عربي يطمح لتأسيس السوق العربية الإلكترونية، على اعتبار أن حلم الوحدة من المحيط إلى الخليج تحققه التجارة، ولو على متن منصة رقمية".

وشدد حنفي على "أننا في مرحلة فارقة، ولا يمكن أن ننفصل عن العالم وعن الاقتصاد الرقمي، فهناك دول أحرزت تقدماً هائلاً في هذا المجال على رأسها دول الخليج، ودول أخرى تحاول أن تدخل فيه كمصر وتونس ولبنان والمغرب، حيث بدأت في اتخاذ خطوات فعّالة في هذا المجال، فالتحول الرقمي حقق كفاءة وسرعة

في العمل ويعتبر الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات". وكشف أمين عام الاتحاد عن أن "نسبة استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة العربية لا تتعدى 8 في المائة، لعدم وجود بعض التطبيقات والمنصات الإلكترونية لتحقيق التفاعل الرقمي. لذا، لا بد من خلق هذه المنصات والتطبيقات الشاملة والخاصة بنا حتى نستطيع تعزيز الاقتصاد والحفاظ على ثرواتنا".

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

■ ارتفاع احتياطات السعودية من النفط والغاز



النفطية الثابتة في المملكة اعتبارًا من نهاية عام 2017 إلى نحو 268.5 مليار برميل من النفط و325.1 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصريف)

كشفت وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودية، عن زيادة الاحتياطات الثابتة من النفط والغاز في المملكة. مبيّنة أن هذه الزيادة تأتي بعد خضوع احتياطات النفط والغاز في منطقة امتياز "أرامكو" السعودية لعملية المصادقة المستقلة التي أجرتها شركة ديغويلر أند ماكنوتن (دي أند إم) الرائدة في مجال الاستشارات. وكانت المملكة أعلنت في 31 ديسمبر (كانون الأول) 2017 أن احتياطات النفط والغاز بلغت 266.3 مليار برميل من النفط و307.9 تريليونات قدم مكعبة قياسية من الغاز، منها 260.9 مليار برميل من النفط و302.3 تريليون قدم مكعب قياسية من الغاز تمثل تقديرات الاحتياطات الثابتة من النفط والغاز في منطقة امتياز أرامكو السعودية.

وعقب المصادقة، زادت احتياطات منطقة امتياز أرامكو السعودية في نهاية عام 2017 بواقع 2.2 مليار برميل أو ما يعادل 263.1 مليار برميل من النفط و319.5 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز. وبموجب المراجعة التي أجرتها شركة ديغويلر أند ماكنوتن لاحتياطات النفط في منطقة امتياز أرامكو السعودية سيرتفع إجمالي الاحتياطات

■ البنك الدولي يتوقع نموًا 5.6% لمصر



وأن "البنك المركزي المصري" تمكن من احتواء هذه الزيادة عن طريق خفض أسعار الفائدة مرتين خلال 2018، رغم تزايد تشديد سياسة الحماية العالمية وتقلبات الأسواق الناشئة.

المصدر (موقع النشرة الاقتصادي، بتصريف)

توقع "البنك الدولي" أن يرتفع النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية إلى 5.6 في المئة خلال العام المالي الحالي -2018-2019، وعلى أساس سنوي بواقع 5.7 في المئة خلال العام 2019 الحالي، بدعم من تحسن مناخ الأعمال ونمو الاستثمارات وارتفاع معدل الاستهلاك الخاص.

ووفقًا لتقرير البنك الدولي "الآفاق الاقتصادية العالمية: سنوات قاتمة"، سجّلت مصر نموًا بواقع 5.3% في السنة المالية الماضية 2018-2017، مع استمرار النشاط القوي لقطاعي السياحة والغاز الطبيعي، كما واصل معدل البطالة الانخفاض.

وساهمت إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها مصر، بحسب البنك الدولي، في رفع تصنيفها السيادي في آب 2018. كما شهدت التعديلات المالية في مصر تقدمًا مستمرًا. كما ساعدت تلك الإصلاحات على تعزيز قدرة الشركات على الابتكار، في ظل نمو الاحتياطات الدولية لمصر.

وأعلن البنك أنّ مؤشر التضخم الرئيسي يظل بالقرب من مستواه نهاية 2018 عند 13 في المئة، على الرغم من ارتفاعه مؤخرًا،

